الجامعة	الانبار
الكلية	التربية للبنات
القسم	التاريخ
المرحلة	الثالثة
اسم المادة باللغة العربية	التحديث في الدول الإسلامية المعاصرة
اسم المادة باللغة الانكليزية	Modernization in Contemporary Islamic States
اسم التدريسي	م. م. رغد باسل وسمي
عنوان المحاضرة باللغة العربية	الاتجاهات الاصلاحية قبل اعلان الدولة التركية الحديثة
عنوان المحاضرة باللغة الإنكليزية	Reformist trends before the declaration of the modern Turkish state
رقم المحاضرة	٢
المصادر او المراجع	

المادة/ التحديث في الدول الإسلامية المعاصرة
قسم التاريخ/ المرحلة الثالثة
مدرس المادة/ م.م. رغد باسل وسمي

التحديث في تركيا:

الاتجاهات الاصلاحية قبل اعلان الدولة التركية الحديثة:

شهدت الدولة العثمانية منذ منتصف القرن الثامن عشرمحاولات عديدة لإصلاح نظامها ومؤسساتها الإدارية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وفق الأسس والأساليب الغربية الحديثة حتى تستطيع مسايرة التطورات الحديث التى شهدتها الدول الاوربية وقد دفعتها عوامل عديدة لاجراء الاصلاحات منها الانحطاط العسكري الذي ظهرواضحا بعد الهزائم التي منيت بها الدول العثمانية واضطرت على اثرها على التوقيع على معاهدات مهينة وقد انكشف ضعفها كذلك في عدم قدرتها على مواجهة الغزو الفرنسي على مصر وسوريا وفلسطين (١٧٩٨-١٨٠١) وظهرت علامات الانحطاط الاقتصادي وفساد الإدارة الحكومية ومن ثم تدخل الحريم في شؤون الدولة العثمانية

لذلك بدأ بعض السلاطين ورجال السياسة والمثقفين المتنورين المتأثرين بالحضارة الأوربية يبحثون عن علاج يوقف تدهور الدولة ويعيد حيويتها ونتج عن ذلك حركة لإصلاح نظام الحكم والإدارة سميت باسم التنظيمات منذ سنة ١٨٣٩وامتدت كما يرى بعض المؤرخين إلى سنة ١٩٠٨.

وقد انقسم دعاة الاصلاح العثماني الى فريقين فالفريق الأول يرى أن العلاج يكمن في تطبيق الأنظمة الإسلامية والتقاليد العثمانية الأصيلة وقد اكد هؤلاء أن القوة الأوربية لا تقاوم الا بالعودة الى الاسلام أوالاقتباس من الأساليب العثمانية الأولى

أما الفريق الثاني فقد ارتأى أن الإصلاح في الدولة العثمانية يستلزم اقتباس النظم الأوربية واستلهامها ولقد أدرك هؤلاء أن القوة الأوربية لا تقاوم بالارتداد إلى الإسلام الأول أو العودة الى الأساليب العثمانية الأولى بل السير في الطريق الذي أوصل أوربا من الضعف إلى القوة ومن الهزيمة إلى النصر .

لقد اقتصرت حركة الإصلاحات الأولى على المؤسسة العسكرية فالدولة العثمانية كانت عسكرية الطابع منذ نشأتها أن تلك المؤسسة أصبحت قوة قديمة ومسيطرة في الدولة وتشل أي جهود رامية إلى إصلاح بنية الدولة، وهي المسؤولة عن الهزائم المتكررة التي منيت بها الدولة العثمانية طيلة القرن الثامن عشر وقد ظهر للعيان تفوق النظم الأوربية في شؤون الجيش، الأمر الذي جعل الإصلاح العسكري يبدو هدفاً مركزياً فشؤون الجيش كانت بمثابة المحور الأساس لجميع شؤون الدولة لذلك فقد بدأت حركات الاقتباس والإصلاح في الشؤون العسكرية ثم امتدت بعد ذلك إلى الجوانب الإدارية والمالية والقضائية والتعليمية ونظراً لأهمية الفترة التي سبقت التنظيمات فمن المفيد الإشارة إلى أبرز التطورات الإصلاحية التي تمت فيه يرجع بعض المؤرخين إصلاح الجيش العثماني إلى السلطان العثماني مصطفى الثالث (١٧٥٧-١٧٧٤)(تولى الحكم وكان عمره ٤٢عاما خاضت الدولة في عهده حروبا طويله مع الدولة العثمانية فقدت فيها اجزاء كبيرة من اراضيها وفي عهده بدا انحطاط الدولة العثمانية) الذي نظم

البحرية والمدفعية وفقاً للأساليب والأسلحة الأوربية مستعيناً بعدد من الخبراء والضباط الأوربيين .

أما الإنكشارية فلم يتعرض لهم آنذاك لقوتهم وقدرتهم على مقاومة الإصلاح (كانت تعمل كحاميات عسكرية تفرض الامن وتجمع الضرائب وكان قائد الانكشارية يعمل نائبا لولاية من النخبة وهم يعني ان لهم سطوة كبيرة وكلمة انكشارية تعني: "الجنود الجدد" هي قوات بالجيش تشكلت لتكون الحرس الخاص للسلطان العثماني ، تأسست قوات الإنكشارية في عهد السلطان مراد الأول (١٣٦٢-١٣٨٩) وكان للانشكارية تنظيماً خاصاً بهم بثكناتهم العسكرية وشاراتهم ورتبهم وامتيازاتهم، وكانوا أقوى فرق الجيش العثماني وأكثرها نفوذاً. وكانوا افراد الانكشارية هم من أسرى الحروب من الغلمان الذين يتم فصلهم عن ذويهم وأصولهم، ويتم تربيتهم تربية إسلامية، على أن يكون السلطان والدهم الروحي، وأن تكون الحرب صنعتهم الوحيدة) بعد ذلك قاد حركة الاصلاح ابنه سليم الثالث الذي تولى الحكم بعد وفاة عمه (١٧٨٩-١٨٠٧) الذي تحولت حركة الاصلاح في عهده الى حركه عامة واستهدفت اجراء تغيير جذري ولم تهتم بالناحية العسكرية فقط وانما شملت جميع الجوانب المالية والاقتصادية والصحية والطباعه والترجمه اضافة الى اقامة العلاقات الدبلوماسية عن طريق تعيين السفراء مما يدل على رغبة سليم الثالث باجراء اصلاحات على النمط الغربي فسار باصلاحاته بميوله الفرنسية وافكاره الغربية ونظمه العسكرية الجديدة غير مبال بالمدرسة التركية القديمه فبذل جهوده لتخليص الطرق البحرية من القرصنة واصلح الثغور ووضع مدارس البحرية والمدفعية (الطوبجية)، وجهز مكتبة لمدرسة الحاميات عليها وقام باصلاح المدفعية وضع فيها أحدث ما سطر عن الحرب والرياضيات، كما كان يترجم الكتب الهندسية الفرنسية. عمل سليم الثالث على وضع خطة جادة لتوسيع رقعة التعليم في الدولة، فافتتح العديد من المدارس والمعاهد. وكان رجلا يعفو عند مقدرته فأكثر العفو على من كان يثور عليه.

لذلك واجهت اصلاحاته معارضه كبيرة لم يستطع ان يقف ضدها خاصة وان البلاد كانت

محاطة بالاعداء من كل الجوانب ولان اصلاحاته كانت خالية من التاييد الشعبي لانه لم يهيا الشعب لاستقبال هذ التغييرات لذلك واجه معارضة كبيرة خاصة من الانكشارية الذين ضيقوا الخناق عليه وتم قتله وتولى مصطفى الرابع الحكم الذي اتبع حكما دكتاتوريا ووقف ضد الانكشارية والاصلاحات مما ادى الى قيام ثورة ضده وتم اعدامه وتولية محمود الثاني الحكم (١٨٠٨-١٨٣٩) وفي عهده بدات حركة اصلاحات واسعه تم التمهيد لها بالقضاء على الانكشارية وبناء جيش جديد مدرب وفق الاسس الحديثه وانشاء مدارس خاص للبحرية والهندسة واطلق على قوات الجيش الجديد اسم(العساكر المنصورة المحمدية)واطلق على حرس السلطان اسم (عساكر شاهانية) وارسل الضباط للدراسة في الخارج على الاسس العسكرية الحديثة واستدعى ضباط اجانب لتدريب الجيش الجديد ثم اتجه الى اصلاح القضاء مستندا الى الشريعه الاسلاميه لكن ذلك لم يمنعه من ان يصدر عام ١٨٣٧امرا بانشاء موسوعه مدنية تتناول الامور التي لم يرد عنها نص في القران والسنة و امرا بعدم مصادرة الثروات الخاصة وحكم الاعدام الا بامر قضائي وبذلك سلب صلاحيات الباشوات وحكام الايالات

اهتم محمود الثاني بالتعليم فازدادت عدد المدارس في عهده واوجد ما يعرف بمدارس (صبيان مكتبي الابتدائية) لتعليم القران ومبادىء اللغه التركيه ومدارس(رشديه) التي تهتم بدراسه العلوم والجغرافيه والرياضيات اما مدارس المساجد فكان يدرس فيها الكلام والمنطق والاداب وانشئت اعداد كبيرة من المدارس الخاصه بالحربية والطب واوجد كذلك المدارس الداخلية اضافه الى مدارس لتخريج المعلمين والمفتين والقضاة واهتم باللغه التركية ودراسة قواعدها وارسل بعثات لجمع مفردات اللغه التركيه استمر عملها ١٥عاما واهتم بالشعر والموسيقى ونشطت حركة الترجمه واهتم بالطباعه والصحافه وخاصة نشر الكتب القديمه التي تتحدث عن امجاد العثمانين

اهتم محمود بالاوضاع الاجتماعية واكد على المساواة بين جميع الاديان ولا يكون هناك فرق بينهم الا في اماكن العبادة، وحظي الجانب الصحي باهتمامه فاوجد معازل خاصه للامراض

الوبائية وانشا العديد من المستشفيات والصيدليات وانشا مكتبة للطب في الاستانه اضافة الى مدارس الطب التي كانت تسير على المنهج الأوربي في طريقة تدريسها.

تولى الحكم بعده ابنه عبد المجيد الاول(١٨٣٩-١٨٦١) الذي سار ايضا في اصلاح شؤون الدولة العثمانية وتحويلها من دولة غير قادرة على مواكبة العصر الى دولة عصرية واطلق على اصلاحاته اسم التنظيمات فاصدر ما يعرف باسم خط كلخانه (قصر) في ا تشرين الثاني ١٨٣٩ هي عبارة عن وثيقة حقوق تشابه حقوق الانسان نصت على حرية المواطنين والمساواة بينهم وحماية اموالهم واعراضهم والقضاء على السخرة وضمان الحرية الشخصية كذلك نص على عدم اصدار حكم الاعدام الا بامر قضائي وتحديد مدة الجندية الاجبارية بخمس سنوات على ان لا يتاثر اخذ الشباب للخدمة على المحاصيل الزراعيه والتجارية ،وزيادة رواتب الموظفين ومنع الرشوة والفساد كذلك فرض الضرائب على الجميع بصورة عادلة بعد ان كانت تؤخذ من الفقراء دون اولاد الاعيان فزدادت بذلك واردات الدولة التي استخدمت لاغراض الاصلاح وصدر امر بتشكيل مجلس الاحكام العدلية الذي ينقل قراراته للسلطان للتوقيع عليها وهو الشكل الاول لمجلس النواب العثماني.

صدر التنظيم الثاني الذي يعرف باسم خط همايون ،في سنة ١٨٥٦م كان أكثر دقة في تحديد التغييرات الواجب إجراؤها، ولم يبد فيه انقسام الشخصية الذي اتضح في خط كلخانة، كما أن صيغته كانت أكثر عصرية واقتباسا عن الغرب، بصورة لم تعهد من قبل في الوثائق العثمانية، فهو لم يستشهد بأية قرآنية أو بقوانين الإمبراطورية العثمانية، فكان المرسوم برمته يتطلع إلي الإمام أكثر مما يستوحي الماضي. وقد جاء الخط بما لم يأت في خط شريف كلخانة فيما يخص إلغاء نظام الالتزام، والقضاء على الرشوة والفساد، كما أنه أكد من جديد تطبيق الخدمة العسكرية على المسلمين وغير المسلمين، وعدم تطبيق عقوبة الإعدام على المرتدين عن الإسلام.

جاء بعد ذلك سلاطين لم يكن الاصلاح يشكل جوهر اعمالهم بسبب انشغالهم بالحروب حتى مجيء السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩) تولى السلطان عبد الحميد الثاني عرش

السلطنة، خلفا لأخيه مراد الخامس، وعهد بالصدارة العظمى إلى مدحت باشا، وأمره بتشكيل لجنة لوضع مشروع دستور. وبعد جلسات عديدة ومناقشات حامية انتهت اللجنة إلى وضع هيكل برلماني يقوم على مجلسين، هما مجلس الأعيان ومجلس المبعوثان، وبانتهاء اللجنة من مهمتها أعلن الدستور يوم ٢٢كانون الأول/ ديسمبر.